





هذا مع العلم بان المبالغ المقر لمليون  
اهوم مع فلاحته فانه لم يكن من ضمن  
اقلامه مرتب لناظر الديوان . حيث هما  
سبق قررت الحكومة رخصة بالمعارف ان  
تكون اوارثا بحالة على احد النظار . لعدم  
انها كانت بحسب ترتيب النظارة الذي لم تحصلت  
اضافه لكن ذلك خبرا لما من اجل التقليل  
الذي كان يستحب من نتائج تسلط عليها  
الآن . فكانت كالاستعير من الرضا بقدر  
( البقية تأتي )

نفاة الاشرف

لقد قابل عامة القوم وخاصتهم . بزيد  
السيرة . وجليل الشكر . وجليل الدعاء .  
فرار مجلس النظار الصادر تحت رئاسة  
مولانا امير البلاد ومنعها . بتشكيل  
لجنة عالية . من خصاصها اولا بحث في  
شكاوي لاشراف من حبس حقوقهم في هذه  
الاقواق التي يديرها ساحة السيد البكري  
وفي المرتبة الجارية صرفها بغيرهم من  
الجهات الاخرى . وثانيا وضع نظام لانتخاب  
مشايخ الطرق . وتقبل الاشراف وفضلهم  
ووليع من بينهم ورتب . ووجه من بعدهم  
لم وان لم يكن ذلك بالامر الجديد .  
الا انه قد كان له عظيم الوقوع وجعل التأثير  
بين الاراف الموقفة من المبرورين من  
حقوقهم المدنية . والمساكين في شؤونهم المدنية  
بجملته على مختلفه من عدة اعوام سالفة

اما كون هذا القرار لم يكن بالامر  
الجديد . فهو سابقة صدور قرار مثله من  
مجلس النظار في ايام جنتيكان الحمديوي  
المرحوم . بناء على مثل هذه التشكيكات  
المثلية من زمن مديد . ولكن لما كان  
المرحوم السيد عبد الباقي اقصدي البكري  
من جملة الاعضاء الثمن تشكلت منهم اللجنة  
السابقة تحت رئاسة ناظر الاوقاف في ذلك  
العهد . فقد سمحت بد المساعي والاغراض  
صناكب الاسوال والاهمال على ذلك القرار  
حتى بددت اصوات المتظلمين والمساكين  
في الوقت الحاضر ذلك النسيج الذي تلاشي  
قصد وضع نظارة الداخلية طريق السير  
والعمل لانصاف هؤلاء الفقراء الضعفاء  
ويديد غيور الاختلال والاعتلال من ساء  
هذه القبات التي هي اولى بكل نجلة واكرام  
وانصاف واحترام . فترقت نظارة الداخلية

مذكورة فجلس النظار ساءه فيها تغيير اعضاء  
اللجنة السابقة لكي لا يكون الخصم . ( خصما  
وحكما ) . فقرر المجلس ما عاده الخاص والعالم  
ولم يهور وطبق الامل بان اربع اعضاء  
الجنة مقدار المهمة التي لبطت بهم .  
وتأملون في نتائج عملهم بين يدي القدر  
المتقدم الجبار . ثم بين يدي وفي اتم  
والرأي العام . فلا يتركون قولاً لقاتل .  
ولا معلماً للامم

لم وان كانت المهمة خطيرة . واهمل  
شأن ولكن من راجع بمثل اعضاء اللجنة  
علم بان الله قد اراد خيرا . وبذلك الضميمة  
وما تشد الكرب الا وهان . وعسل اللجنة  
ان يبادر الى الشروع في العمل . وتواصل  
الاشتغال به . حتى لا يطرئ اليها اللال  
او الشائنة فتعود الاحوال الى اسوأ مما  
كانت عليه قبل الآن

اما ما شاع من استقالة ساحة السيد  
البكري فهو امر لم يخطر مطلقاً على اذهن  
ولا الامور لحد الآن . ان لم يتضح  
ما يقتضيه حشد اليوم . اما الجديرون  
بجورهم . فانهم قد ساءوا في السيرة .  
برفع هريضة الاستقالة على اكف الاختيار  
قبل ان يرفعوا يد الضرورة والاضطرار .  
وذلك لان نتائج البحث لاشك ولا ريب في  
انها ستكون والا عمل ساحة . ومصلحة  
بمبادرته كل المسام . وذلك لان ساحة  
عند ما تداولت الايام . وولدت ضرورت  
الدهر زعم نقابة الاشراف . قد استوى  
على عرشها العقل . ودار ليعسا على  
نظامها المعلى . ولم يستعمل سيوف قواعد  
مغال ذرة مما افادته البري عليه من جهات  
المعارف والعلم . ولم يصع في الامانة التي  
عهدت اليه صنعاً له بحسب من قوله تعالى  
لا يستوي الذين يهدون والذين لا يهدون ا  
وليفعل مع قومه ( اسية جيشه ) جريلا  
يدوي به قروحه السابقة . بل جعلهم  
يستحيون بالايام الغابرة من الايام اللاحقة  
حتى كان من امر امين الجنة ما كان . مما  
يعر تلاقية او اخفاؤه عن اي انسان

ومن تأمل تأمل لا سحياً بسيطاً اعاد  
اللائحة عليه . اما من بحث فيه بحث مدقق  
خير النفس كل المصلحة لانه عند توليه  
لم يجد نظاماً ثم خالفه . ولم يصادف طريقاً

ما لوقاً فلم يألفه . بل انه ار على سنن  
لا يله . والحدود السابقين . وقال هذا  
ما وجدنا عليه آباءنا الاولين

ولا شك في انه في ايام آتاه واجداده  
كان الاشرف لا يشعرون ان لهم شيئاً من  
الحقوق . وان الشئ واحد منهم اعتبر  
ان المطالبة بيا نوع من انواع العقوق .  
ولذا لم تحصل قضية بين مستحقين . ولم  
تقسم غلة بين مستحقين . حتى قدت قضية  
هذه القضية التي لم يمد ان الذي يقضي له  
اغراض وشؤون اخرى فتدفع اليها يعاليل  
يساعده عليه العدو قبل الصديق

ومن هذا يتضح ان العمل اللجنة ان  
صحت هذه المقدمة لا بد ان تكون بتبجتها  
سيرة وتبجتها وخيمة . بالنسبة لقسم ساحة  
السيد الذي له حسن السيرة وهو ديهان  
اسار مع اثار هذه الحوادث وجواب اعمال  
الجهور وسارع الى الاستقالة ودفع المستحقين  
الى موقف يشغلهم عن الفكرة في العمل الف  
يا بحث في من سيكون الخلف . ول اني  
نظام يسرون . وما ليه ذلك من المكشفت  
ومرحوم واسوف . وورثه عند ذلك  
تصفونهم السرا . ومن جورا حرم وتطلف  
حرارة الضمير . ذلك اول من ان يقف  
ساحة السيد وقت السؤال . فيقول له هذا  
- ايدي . وذلك بريتي . ولا خير . لم تصدق  
ايما قلت ولا ليعسا اليه تشير . ولقد حدثت  
عن الصراط السري ولم تحسن التدبير .  
ولقد خلطت عملا صالحا وآخر سيئا و  
تخلص التية سيئ المسير . ولقد استوتت  
شياطين الارش فدفعتك الى ساحات الغرور  
واستوتت يد الفساد فاهلك المطامع حتى  
اورثك شر الامور

فدقك انت العزيز الحكيم . وما  
اشبه ذلك من المبارات التي تدفع الفقراء  
شدة الحدة لرحم بها . ولجل التي تضطرم  
عوامل لانقام لسطها . مما نحن في غنى عنه  
بحمد الله وسته

ولذا فبقا المخلص يوقع الى مقام ساحة  
السيد صوته الضعيف مدقوعاً اليه بجملة  
الاخلاص وحسن الولاء . واجياً ان يعمل  
هذا الخطب دافعا من نفسه . ومانعا منه  
ليؤس . وما ذاك الا سيل الاستقالة الذي  
منى انهم على اودية الفتنة اطلقا طيها وجرحها

وبل حزوجها وبعوث امورها . وما الله  
بافل عما يعمل الظالمون

ويرى الخبيرون انه متى تمت الاستقالة  
ولا بد ان تتم لقاء ما هو معروف في جامعة السيد  
من الحرم والحكمة وحسن التدبر . كنت  
الاراق لهذا النصب والاحق به بيت السيد  
مكرم الذي هو ان يجدتها وانو حفرتها وجر  
صاحب هذه المرتبة الخطيرة من قديم الزمان  
تعود اليها الى مجاريها . ويعتبر ان  
الاشراف من يجرها على قدر عقولها يعجزها

في الشوري

لقد اكدت كثير من افاضل اعضاء  
مجلس الشوري استعانتهم واستعدادهم لما  
لشرا اليه قبل ان يتولوا من شؤهم عن مخصصاتهم  
وليس ذلك فقط . بل في التمسوت ايضا  
مسدود لراية مولانا ولي الشر . بل لا  
لتمس نظارة الداخلية بعد الان لعضو من  
اعضاء مجلس الشوري الاحسان عليه برتبة  
اوقافشان . طالما انه في خدمة المجلس . اما  
من انتهت مدة استعانه من عضوية الشوري  
امح كبره . الا اننا نلاحظ ان هذه  
من لان اهلا لها . وذلك لعدة ارباب منها  
ان لا يكون لعضو في اعضاء الشوري عمل  
لقدح في اراهم . او العلم في غنائهم .  
ان صدر منهم من الاراء والاكثر . مالا  
يأتين على رأيه ومصلحته . وشأن لكي لا  
يكون العضو عند انتخابه ممنونا بفتح العرب  
صاحب الدوار والضيقة المسنة الرحاب  
ثم يصح بعد ايام بعولت اليك ومسي  
صاحب المالكة والحرف المغلفة الابواب  
حفظا لسكر امتها وجرها على منوشاتها  
وظائفها . وثان لكي لا تتزاحم ارباب  
المطامع وقت الانتخابات على اغتنام هذا  
المركز . يكون غير مطموع فيه الامن ذوي  
الهم العاليه اولى الفتناء والشهامة الشماء .  
الذين لا مطمع لهم في قبض مرتب اوتوال  
رتبة . فينبغون الامة والحكومة بالتمكارم  
الصائبة . وخدا ماتهم الصادقة

ولقد اكد لنا ايضا كثير من الاعضاء  
الذين ان كلا منهم لا يريد ان يكون اول  
مقترح للتزول عن هذه المرتبة . وما  
ذلك الا حفاظا على احياسات بعض اخوانه  
من الاعضاء الذين يسوءهم ويعز عليهم كل  
كلمة تقال في هذا الباب . نظرا لخفض



العض منهم سلطان الحرص والاقتصاد  
لدراسة يهون عليه فيما كل عز يزغال -  
بحيث لو انقطع عنه مرته لسكان هذا  
قرا في بيته وبين اخوانه وخدمة ومنت مع  
ما هو عليه من الثروة وحسن الحال . اما  
العض الآخر فيرى ان حرمانه من هذا المبلغ  
موجب لتضرر حاله . ولعدم امكانه القيام  
بتراس مركزه واهله التي هو فيها الآن  
وان هذا هو المانع لكل شئ من ان يكون اول  
مقترح لهذا المشروع الذي يفتاه احساس  
معظم الاعضاء والذي قد ذكر اول كلمة منه  
في لجنة المجلس يصلاص اصوات الاستحقاق  
وعلاوة التبرول من كل جانب ويمكن

ولما كان على يقين من العلم بأنه يوجد  
حقيقة بين حضرات الاعضاء المتخمين من  
هو في اعظم درجات الحرص والاقتصاد المعتبر  
عنهما عادة بالشع والمحل . وكما علم ايضا  
انه يسوغ حقيقة كل كلمة فقال سيّد هذا  
المشروع الذي لا يتأخرون عن التهلك في  
المعارضة فيه . مما عملوا في سبيل توقيفه  
من الضيق والثناء . والانشاس والرجاء كما  
لا ينكرون ثم ذلك بل يتسبون به . ولما  
فلا شك انهم سيتسبون عند ثلاثة هذه  
السطور . شعورا مذكر شاكلهم وسجلهم  
ولما ايضا بوجود بعض الاعضاء  
الذين يقر بحالهم حقيقة حروايتهم من مثل  
هذه المراتب الوفرة

الا ان كل ذلك لا يصح في شرع العدالة  
ان يكون مسوغا لتحمل معظم الاعضاء  
الارباب عارا فاما من معجورهم . وثاخذ  
عليه معارهم . مرادة لثقل قليل منهم يصح  
الاعراض بانهم علة في جسم الشورية  
ما داموا يظنون مصلحةهم الحصرية على  
مصلحة مجتمعتهم العمومية

ولذا فالتا ارفع هذا الانسان بالاد  
الاهالي الى صاحب العطفوة عمر لطفي باشا  
رئيس المجلس الذي تعلقت آمال الامم  
افكاره وعلومه . وتوجهت امانتها الى  
قبلة مداركه ومضا عن يمينه . والذي تأني  
شرايته وديار ان يترك على حائط حبله  
عبارا لثيرة عليه زواجر الاهواء والاعراض  
كلما شانت اصحاب القايات والامراض  
ان يوجه عنايته السامية . لاجابة  
هذا المكس وباجلاره بما يراه برأيه الوفن

الصائب . اقرب الى الحكمة والساداد .  
ليجمل رجاله مبرقين من شوايب النقص  
وبواعث الاعتراض . اما التنازل عن  
التخصصات فلا يكون للحكومة لكي لا تضيق  
على التخصص الى الخزان . بل يكون مقيدا  
بشرط تخصيصه الى الجمعية الاسلامية  
الخيرية التي لم يكن لها من اموال الحكومة  
تصيب دون باقي الجمعيات كما سيأتي في  
العدد القادم عند ذكر الجمعيات الاجنبية  
التخصص لما يبلغ وافر سنوا في الميزانية  
المسيرة . وحيث يكون عمل عطفوة اليانها  
لشأن البسه مزدوج النفع والفائدة . من  
حيث دفع الضرر بترك التخصصات وجلب  
النفع من حيث تخصصها لجهات الخير والبر  
والاحسانات . والله لا يصعب اجر من  
احسن عملا

الجمعية الخيرية الخيرية  
قد عثرنا بطريق الصدفة على نيا  
لرب نسوق بطريق الاجمال حضرات  
القاء ثم يزيد مما بعد بينا كلوا عليه متى  
صحت الظروف . يوجد العاصمة شركة  
تجارية قضائية . طاهر عازمة وبناتها  
المغرب . حيث وجهتها سيّد الطاهر فضل  
الخبر مثبلا . تمت بزيده استحقاق في  
وقف ثم تقرة قد اتمر عليه الوصول اليه  
قريب شيك اجبا . حتى تضطر ذلك  
التقرير لان يسى لما . ويلصق منها الموت  
والدرد . فتمدد بالساعدة المادية اي بكل  
ما يزوم من المصاريف الرسمية . والمساعدات  
الادوية . اي المساعي الخيرية . ثم فاقده  
على ان لم الخس في كل مائة اما الاربع الخاس  
التيين للمصاريف والنسطين والسامين  
ثم تكب عليه عقودا معتبرة مدبوقة لذلك  
وهكذا الحال اذا تمت يند التي يمكن ان  
لدي حتى في اي تركة كانت

ولقد علم ان منابر هذه الشركة قد  
علقت بأحزاب ثلاث التي ملايس كنهه  
كثيرين من السادة الاخرين الذين  
يدعون بالحقائق في وقت جنتك  
الرئيس يرب عام ائدي شقيقة جنتك  
لار حوم البرنس حليم باشا قائم لجد الارشد  
اظهار على هذا الوقت الآن . ولقد علقت  
ايضا تلك الساتير بخلقان امدى التردد  
على سرائي الست مطلقة جنتك البرنس

حليم باشا المقيمة بصر من ثلاثين سنة تقريبا  
فمزلت لما ان تدعى زوجها الى جنتك  
البرنس المشار اليه . وسلامة بيتها وحسن  
طوبتها قد اصاعت هذه النصيحة وعقدت  
تلك الشركة على ما يأتي

اولا ان مقدار نصيب الست المشير  
اليها في تركة مطلقا نحو الربع مليون جنيه  
حسب تقرير مندوبي الشركة . وان الست  
تكتفي من هذا المبلغ بقيمة لحسين الف جنيه  
واما الباقي الف جنيه . ففي مقابلة المساعي  
الخصوصية والمصاريف القضائية وغيرها التي  
يقضيها سير الدعوى . وقد تحررت العقود  
المقتضية بذلك . وصار المشروع في الدعوى  
بكل سرعة بطريقة خفية الشكل . فست  
على ولاية الامور باليقظ والالتفات لها .  
دفعاً لما يترتب عليها من العواقب الوخيمة  
تخايرت الحكمة الشرعية بتأجيل النظر في  
هذه الدعوى . وفي دعوى السادة الاخرين

المتعقبات سيّد الوقت الحاضر زبنا  
تتروى قليلا في هذا السير وفيما سيأتي  
البسه . وخصوصا ان بعض اعضاء المجلس  
الشريعي ممن يستحقون في الوقف لثمة عنه  
متى صحت دعوى اخوانهم الظالمين لان  
تم اذنت الحكومة اذوي وتدير حتى  
انها اذنت الى طريقة امن معا شرا المانية  
وهي ان تشكل هيئة مخصوصة بذكرينو  
خديو الحكم تحت رئاسة حاكمة قضائي  
ائدي مصر في سائر القضايا المتعلقة بتركة  
جنتك البرنس حليم باشا (وتم ما فعلت)  
وسكون اعضاءها في الغالب من قضاة  
الاهالي . وقد تقرر بعضهم وجاري النظر في  
انقاء الرقيب . ومنى تم اتفقوا حذرت  
لاوامر الحكومة بالبروز في العمل . ولقد  
ما ان تلك الشركة مركبة من كثير من  
الامراء والعلماء ارباب المقامات السامية  
ودوي اليسار وغيرهم من لا تعرض لكرهم  
الان حتى تنطق باسمهم الجادات . وتؤدي  
بهم شواهد الاحوال وصروف الحوادث .  
والايم كمية لشرا ما طواه القلب في ثبات  
الزمان . وكل آت قريب . وستعود الى هذا  
المقام بالوضاح والصاب

الاسكندرية  
لقد وصل العدد الثالث للاسكندرية  
واطلع افاضها على ما خاطبتهم به تحت

عنوان الاسكندرية ونسابة محبتها  
الاهالي . فتواردت علينا منهم الحورات  
الودية . والرسائل الاصلاحية مما سنشره  
على التوالي في الاعداد القادمة . ثم من  
العلق تلك الرسائل جملة تحت عنوان ( كلمة  
يقولها قاطن بالاسكندرية الابد ان يكون  
حضرة الفاضل محررها كان اخفا معذات امر  
والانفعال كل ما اخذ . بدليل ما شملت عليه  
من شدة العبارات . وحدة القول في مقام  
الشرح والبيان . والتا انفس تحضره عددا  
حيث المقام مقام حزن . واسف . وذلك  
بالنظر لتقاعد وجوه الثغر وسرانه وامرانه  
وعلمانه عن تقليد اهالي الاريف . سيّد  
عظام الامور . وجليل الاعمال . كاهالي  
ليس القلائح . مثبلا . واهالي هيبا .

والسلاطين الذين لم يقابلوا اعتناء نظارة  
لعارف عليهم بالرضا والتسليم عند ما  
قوت تزيل درجات مدارسهم . كما قابل  
هذا الاعتناء امره الثغر واعاله عند ما  
قوت نظارة المعارف الماء القسم القهيري  
بمدرسة مدينهم المظية التي . لواقع الدهر  
عليها بكتاب ذوي هم ككن الاريف  
لاصبح منها من المدارس العالية فضلا عن  
التجيزية ما يلزم به البلاد الاجنبية فضلا  
عن مدارس العاصمة . وهذه بعض  
شذرات تعلقنا على تلك الرسالة التي قد تروا  
سفحا عن اشراها الآن . حتى يتمكن الجمع  
بيننا وبين تلك المدينة شوت اخلاص بيتنا  
وصديق مودتا بالسية لم ونا كدون اتنا  
ان اسأنا القول معهم . فاهوا لمن قواد  
مخزون مؤثرات ما يقال عنهم . ثم نشر  
بعد ذلك ما لدينا من مثل هاته الرسالة  
وسواها . حتى تفصل وايام . ببركات  
مساعدهم الى ما يري الصدو . ويصحك  
اصداق وهو ولي الهداية والتوفيق

لقد اضطررنا ان تأجيل نشر بقية المواد  
التي نوهنا عنها بصدر الجريدة اعداد القادم  
فستلقت اليها الانظار

اله بعونه تعالى قد ألفت رواية الملك  
السلطان محمود الخوارزمي يبروس العربي  
الشير ( بالظاهر يبرس ) وهي تضمن  
وقعتي مدينة القبطان ومدينة البرنقل  
في جملة منظر عجمه ووافقت حريمه مع  
بيان سيب سمن وخلاص الملك معروف ابن



بهر وظهور والله المالك عرأوس كل ذلك  
مختصر سيف خمسة فصول يدين الشكل  
مختصين ومختصين بالأحسن المظنفة وهي  
رواية عربية فنية وسنقوم بتبليها بياترو  
الايوره الخديويه بجمعنا للمعاني بحسن  
الصفا وقد امرنا عن ذلك لليون عموم  
الاستقال أسأل الله حسن الختام

مع العطين هذه الرافاه لم يسبق  
لتبليها ولا تشخيصا وقد انزلت من رابع  
ابرادها لجمعية الخيرية الاسلاميه قبل  
ختم المصاريف كما امرت بهذه الصفة  
لديوان عموم الاستقال وعسل الله الانكامل  
مدير جمعية حسن الصفا  
حسن صقوت

الاهالي انتم من القاطنة وديوان  
الاستقال توجيه الفكر لتعصب مثل هذه  
الاعمال القديمة تشيطا لم ولا مثلهم حتى  
لا تكون الحكومة حبر غائرة في سبيل  
أعيش المصريين الذين غفلت في وجوههم  
ابواب مصالحتها وسالك الارتراف حيث  
قد علمنا بان اعضاء هذه الجمعية معظمهم ان  
لم تزل جرمهم من مرافق الحكومة ومن  
الشعوبين بتدريسها ولا شك في انهم لو  
وجسدوا للحكومة اوسفي ملاذها معامل او  
قاورقات لا تروا الاستقال بها عن غيرها

بما الحاكم المظنفة وتسجيل العقود  
لا يحق ان الحاكم المظنفة تمت كل  
وافد عليها ويبدع عقد مقتضاه باع زيد الى  
عمرو او رهن عمرو الى خالد كذا وكان  
مضميا او مضمونا بعد اخذ عيادها المقررة  
في لا تشيخا غمري تسجله بدون بحث عن صحة  
موضوعه من عدمه وهذه الحطة لا بأس  
بها متى كان الموضوع صحيحا او كالت  
المتعاقدين من أناس يقدرون حقوق الغير  
قدرها - ولكن من الاسف قد استعملها  
السفاه وسيلة لسلب اموال الصبور حيث  
لا رادع يردعهم ولا مانع يمنعهم - وذلك  
انه يوجد أناس يكون بايديهم حقار ثم  
تحررهم سوء تربيتهم للاستندانة في حفظ  
انفسهم فيخندون مع تيار الغي فلا يفقهون  
من غفلتهم الا ويرون الذين قد استغفروا  
ما بأيديهم - فيرى الواحد منهم نفسه انه  
سيصير عالة على العباد حيث لا تخلص له  
من الذين لا يلباع ما يبدع وسداد ملاقيه

فدلا من ان يعمل هذا العمل ويعيش فقيرا  
شرفا وربا وجد له بعد ذلك من يساعده  
على سد عوزة - يمدد الى شخص بلانته في  
البداء والملازيم ويبيع او يرهق له ما هو عمل  
لوفاء دائنيه بمقد مسجل فورا من المديون  
ويصير يوردا من كل ملكه فيصير دائمه  
بجبهة حائرا غاميا بحرية

لعمري ان القوانين لم تفلت امثال هذه  
الصرقات متى ثبتت امدانها صحة ذلك -  
لكن اقبل ذلك بسبل الحصول عليه ادم  
الماتون كالاتان فيه ما فيه من ضياع المال  
وتزمن وصيرت هيكلة - ومن هذا النوع  
أليس يبيعون عقولهم ويأخذون اقساه عدا  
من يد المشتري ويجرون له عقد الدايمة  
ثم يتقل ذلك الرباع فيبيع ما يملكه الشخص  
ثلاث ويجر له عقدا مثل الذي حرره الا  
وبما سجل المشتري الثاني قبل الاول لصاحبه  
اويوم يقع للمشتريان في شكل يفر عنه

ضياح من الريبة او اكر في تنقلت القضايا  
وهكذا نطلب طرق القسار الدوروا وشكلا  
لا يلف على حدودها الا اهلها وكثير  
ما م حتى ان هذا القاء قد استعمل وتشتد  
الاشارة لا يؤول للآية لا يمة عطفوة  
المر الحقيقه الحادي وستشارها القاتل  
ورجال لجنه الاستقال بطرق ان لم تكن  
لاستقال جرمومه ففكسني التفتيف  
وطاؤه ومضدي ان احسن طريقة تتخذ  
للآتي ذلك اولقصنه - اذ لا يترك كاه  
لا يترك كاه - ان الحكومة تحمل جرمير  
العقود العرفية التي تصدر بين متعاقدين  
تحت مراقبة مشايخ وأدوين وحراف كل بلد  
بمعنى انه بعد تحقق عدم وجوده يقع بيع مما  
بروا اجراؤه بغير العقد ويوقع عليه من  
المتعاقدين بصورهم ويبدع يصير الوقيع  
عليه من المذكورين بأن هذا العقد صحيح  
لاصل خالي من الموانع يجري تسجله تحت  
مسؤولتهم ثم كانت الحاكم المظنفة بعدم  
فول عقود عرفية غير مستوفية لهذه  
الاجراءات وبذا تكون الحكومة خدمت  
الاهالي خدمة جليلة بترتيب عليها حفظ  
اموالهم واقوتهم التي تضع اثار المشاكل  
ارب قائل ان من يكون في وسعه اثبات  
هذا العمل الشنيع الذي هو سبب الضرر  
لا بعد ان يزود على مشايخ ومأدوين

وصراف بالله - نقول هذه المروضة الحكومه  
له من القوانين والعقوبات الصارمة ما يكتفل  
عدم اجتراره الاشياء عليه وان اجترأوا  
عليه وقوا تحت سوط العذاب متى وصل  
العقد الى صراف اليك لان حال هذا العمل  
معدود في نظر القانون من الاحمال الجزئية  
التي لا تكتفل لم تكتفيا من شدة العقوبة  
اما مبيع العقار الواحد عدسة مرار  
لا تخلص متعديين براسة بالغ والخص  
فلا يتعدى القانون من الاحمال الجزئية بل  
هو من الاحمال الدائمة - وكذلك الامر من  
يكون له قداما واحدا يبيع عشرين قداما  
قيمة حصته وحصة شركائه في البراث او  
غيره وما شاكل ذلك - ويوضع طريقة  
عامة خدم هذا الضرر تكون الاهالي  
مدبولة لوضعها بمسجل الشكر وحسن  
الدعاء كانه يوم القضاة عائد  
من الرجعية بحرية

(تابع ما قبله)  
الشكاية وأمين - لثة شقيقة من الامين  
والداية الامانة ان العامي المتبول في  
محكمة ابتدائية لا يصفى المرافعة في محكمة  
جزئية تابعة لمحكمة ابتدائية اخرى كان قد  
السكت الضروريات حتى يقضي ان اقبور  
لا يقدر على ما يحمله المزاوان العالم عاجز  
عن ان يقم البرهينات التي يصرها الحامل  
وبالتسبب ان تكون مكافأة الممارس  
الابتدائية القريب على ايديهم والمحرر  
عليهم مع ان الحاكم الاهلية ما قامت فلتبها  
مدة الاحدى عشر سنة الماضية الامعاء  
لا شهادة بأيديهم غير نقسة الامة ولا ساقطة  
دروس لم غير دريس الاختبار والتجرب  
ولم يسع ان محكمة ما طردت واحدا منهم  
لعدم الكفاية في الفن اكر من اثنين في  
المائة وما منهم الا وادع عن حقوق الفقراء  
وما منهم الا وتاصل عن دماء الارباء  
استقالا لوجه الله وامثال لاوامر الحكومة  
وقرارات الحاكم وحيا في خدمة الانسانية  
أقبل الصالح العام يقضي بمكافأته او بتخللهم  
واذا قبل ان الالاتمة الجديدة لم تأت  
شفا تكملا - من هذه الخلية ما دامت  
الالاتمة القديمة هي النافذة بان العامي المقرر  
سجل محكمة ابتدائية يتراعى فيها فقط قلنا  
ولكن قالت ايضا انه اذا اراد المرافعة في

الحاكم الابتدائية الاخرى او في الاستئناف  
فيؤدي اتحادا ادم لجنة الاستقال فسيالهم  
وقوتهم على حد قوله تعالى الا تروا  
الصلاة يقتضون ما طالب لم ويتروكون  
ما دون ذلك فالاتي اوما معلنا على تقديم  
معنى ان العامي المتبول في محكمة ابتدائية  
اذا اراد المرافعة سجل محكمة اخرى يفر  
بواجب الاستقال القوة عنه في الالاتمة  
القديمة او مساوانا بين يستجدون على مقتضى  
الالاتمة الجديدة بان يتراجع العامي الابتدائي  
في جميع الابتدائيات المدة المدة فيها وعد  
انقضائها يتراجع في الاستئناف

على ان ذلك النص الوارد في الالاتمة  
القديمة لا يمنع التمتيعين حتى التدفع  
لاستقالة لانه لمن غير متعلق على العدالة  
بدليل ان الحكومة عدلت عنه بالنسبة لمن  
يستجدون ونعت العامي الجزئي حتى المرافعة  
في كلتا محاصركم جزئيات القطر والعامي  
لا يستداني حتى المرافعة في كل معاكه  
الابتدائية ايضا

ومن البرادى المقررة في التراجع  
السماوية والحكم القاضية ان الرجوع حما  
لا يمنع غير من الاستئناف فيه وكفى  
بقول مير المأمنين عمر ابن الخطاب ومنى  
الله عنه في هذا المعنى برهانا حيث قال  
رحم الله في رساله المشورة الى ابي موسى  
الاشعري ما صاه لا يتصك قضاء قضيه  
بالامر ثم راجعت فيه نفسك وهديت فيه  
فشدك ان تراجع الحق فان الحق ومراسعته  
خير من الباطل والتادي فيه ا

بان باقصدنا ضرورة تحويل الممارس  
الابتدائيين حتى المرافعة في جميع المحاكم  
الابتدائية وعدم عدالة ما يخالف ذلك  
والنفس لا موجب لجرمهم من المرافعة في  
الاستئناف لان الشرط الاولي للتبول في  
الاستئناف على الالاتمة الجديدة والشرط  
الذي جوفت عليه التبول يقتضى الالاتمة  
القديمة هو علم الشخص بالمسائل القانونية علما  
قدما وزادت الالاتمة الجديدة شرطا ثانيا هو  
تقرب هذا الشخص ومزاولة المرافعات مدة  
محدودة قدرها ثلاث سنين (البقية تأتي)

التي طمعت بطمعة الاهالي محل ادارتها  
صاحب امتياز الجريدة  
اسماعيل اباضه